تفاصيل يحتاج الناس في ضبطها وقد ثبت ان رسول عليه السلام ما خير بين امرين

الفصل الثالث في الانقطاع ان انقطع الدم

الا قدر ما يسع اقل الطهر وهو خمسة عشر يوما ولياليها اكثر المدة في الحيض وفي العشرة وفي النفاس وفي الاربعين بزيادة المدة لكن انقطاعه حتى يحكم بطهارتها لئلا يلزم زيادة المدة وطئها بدون الغسل قال مشائخنا زمان الغسل من الطهر في صاحبة العشرة ومن الحيض فيما دونها كذا في البحر الدقيق لكنه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد كذا في الهداية لانها كالجنب مالم تغتسل كذا في المحيط كذا في جامع الرموز وقال الشافعي لا يحل وطئها حتى تغتسل عملا بقوله تعالى حتى يطهرن بالتشديد اي تغتسل ونقله الطيبي عن نفسه كذا في البحر الدقيق ولو بقي من وقت فرض مقدار ان تقع فيه الصلاة لزمها عند ابي حنيفة رحمه الله قال في الثانية وهو الفتوى عليه وقال ابو يوسف رحمه الله اكره ذلك نقل عنه يجب قضاؤه اي قضاء ذلك الفرض والا اي وان لم يبق المقدار المذكور من الوقت فلا يجب قضاؤه العشاء فان انقطع قبل الفجر في رمضان من الاجزاء اي يكفيها صومه ويجب قضاء العشاء والا اي وان لم ينقطع قبل الفجر بل ينقطع بعد الفجر فلا اي فلا يجزئ صومه ولا يجب قضاء العشاء فالمعتبر الجزء الاخير من الوقت كالبلوغ والاسلام يعني اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا وقت التحريمة يجب عليهما قضاء ذلك الوقت فلو انه مر ومنها حائض في آخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلاة ذلك الوقت كذا في صدر الشريعة وان انقطع الدم قبل اكثر المدة فهي اي المرأة ان كانت كتابية تظهر بمجرد انقطاع الدم يعني لو كانت تصلي تحت مسلم فان انقطع عنها الدم فيما دون العشرة وسع للزوج ان يطأها ووسعها ان تتزوج لانها لا اغتسال عليها لعدم الخطاب كذا في البحر الدقيق وان كانت مسلمة فزمان الغسل اي للفاقدة

كذا

كان تقل عنه او التيمم اي للعاجزة حيض ونفاس حتى اذا لم يبق بعده اي بعد زمان الغسل او التيمم كان تقل عنه من الوقت مقدار التحريمة وتسببا به لا يجب القضاء وتقل عنه وكذا اذا قرأت آية السجدة لا يلزمها السجدة كذا في المحيط انتهى ولا يجب بها الصوم ان لم يبق اي زمان الاغتسال او التيمم ومن ما بقدار التحريمة الباقي فوعلم يبقى من الليل قبل الفجر الطهر ان تقل ولا يجب بها الصوم عطف على قوله لا يجب القضاء وبعد جواب اذا فلا حاجة الى قوله ان لم يبق بعده آه الا ان يقال ذكر للتأكيد والتصريح واما اذا عطف على قوله اذا لم يبق بعده آه فلا يرد ما قلنا لكنه لا يخفى بعده وذكر في البحر الدقيق والصحيح انه يجب مع الغسل لبس الثياب وبكلا جدا ان صدها اذا طهرت قبل الفجر لكنه الاصح انه لا يعتبر التحريمة في حق الصوم انتهى فلا يجوز وطئها اي وطئ من انقطع دمها قبل اكثر المدة منها كذا نقله عنه الا ان تغتسل او تتيمم فتصلي ان كانت عاجزة لفقد ماء والا لم تحل بعد التيمم لا يحل وطئها عند ابي حنيفة وابي يوسف كذا في المحيط كذا نقله عنه او تصيب بالنصب عطف على تغتسل صلاة وبنائي ذلك اي بجزء وقت العشاء حتى لو انقطع قبيل طلوع الشمس لا يجوز وطئها حتى يدخل وقت العصر وكذا لو انقطع قبيل العشاء حتى تطلع الفجر ان لم تغتسل او تتيمم فتصلي الا ان يتم اكثر المدة قبلها اي قبل الغسل او التيمم كذا نقل في النهاية ولو لم تغتسل ومضى عليها دون وقت الصلاة بقدر ما تقدر على الاغتسال والتحريمة حل وطئها لان الصلاة صارت دينا في ذمتها فطرأ عليها حكم انثى وذكر المحقق ابو الليث في فتح القدير ان المراد بدون وقت الصلاة دون الرافع آخرا حتى ان تطهر في وقت منه الى حد وجوبه قدر الاغتسال والتحريمة لزمها صومه بعد او من ان تطهر في اول ويمضي منه بعد المقدار لان بعد الايجاب لها طهرة شرعا كما رأيت بعضهم يغلطه الا ترى الى تعليلهم بان ذلك الصلاة صارت دينا في ذمتها وذلك يجزئ الوقت وذلك لم يذكر

Copyright © King Saud University